التجارة الإلكترونية

تغيّر العالم وأصبح البعيد قريبا وهذا كله بفضل ما يعرف بالانترنت، هذه الوسيلة التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغيير ملامح العالم، ومست كل جوانب الحياة ومنها الجانب القانوني.

فلم تعد المنظومة القانونية بصورتها التقليدية، بل بات كل شيء يمارس من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونظرا لما تتسم به هذه الثورة من سرعة ووفرة للمعلومات، فإنها ساهمت في إزالة الكثير من العقبات المادية والزمنية وحتى الجغرافية.

ولعل شبكة الانترنت أفرزت الكثير من المعاملات والعلاقات ومن بينها التجارة الالكترونية، التي أصبح ضرورة ملحة وبعدا تنمويا في عالم الاقتصاد، ويرجع ذلك لحجم أهميتها بالنسبة لكل من المنتجين والمستهلكين حيث أن مجال التنمية يعد من المجالات الهامة التي تحتاج إلى تطبيق التجارة الالكترونية، والاستفادة من التقنيات الحديثة، غين أن ما توضحه الدراسات هو تأخر الكثير من الدول ومن بينها الجزائر في هذا المجال، الذي يتطلب منها إزالة العقبات ومواجهة التحديات، من خلال رصد ترسانة قانونية وتشريعية وتنظيمية في إطار تطبيق التجارة الالكترونية، إضافة إلى تطوير الجانب التقني والمعرفي لهذا المجال، من أجل تحقيق البعد التنموي للتجارة الالكترونية.[1]

1- مفهوم التجارة الإلكترونية.

التجارة الإلكترونية(E-Commerce)هو مصطلح قامت شركة "إي بي أم"(IBM)بابتكاره وصياغته، بينما نشرته وعمّمت استخدامه مجموعة"غارتنر" (Gartner).[2]

والتجارة الإلكترونية هي واحدة من المصطلحات الجديدة التي دخلت حياتنا بقوة، وأصبحت تتداول في الاستخدام العادي، لتعبّر عن العديد من الأنشطة الإنسانية المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالرغم من وجود العديد من التعريفات التي سنذكرها فيما بعد فإننا يجب أن ننظر إلى تعبير التجارة الإلكترونية من خلال تقسيمه إلى مقطعين: المقطع الأول (التجارة) وهو مقطع معروف لدينا، وصار يعبر عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات بين المؤسسات والأفراد، وتحكمه عدة قواعد ونظم متفق عليها، أما المقطع الثاني وهو(الإلكترونية) وهو نوع من التوصيف لمجال أداء النشاط المحدد في المقطع الأول، ويقصد به هنا أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية وتعتبر الأنترنت كواحدة من أهم هذه الوسائط.

ومفهوم التجارة الالكترونية أكبر بكثير من مجرد تبادل عبر الأنترنت،[3] فهو مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء، أو تبادل المنتجات والخدمات، والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية، ومن ضمنها الانترنت، وهناك عدة وجهات نظر حول تعريف هذا المفهوم: فعالم الاتصالات يعرّف التجارة الالكترونية بأنها وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات، أو المنتوجات عبر خطوط الهاتف، أو عبر الشبكات الكمبيوترية أو عبر أي وسيلة تقنية، ومن وجهة نظر الأعمال التجارية فهي عملية تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية، تجري بصورة تلقائية وسريعة، في حين أنّ الخدمات تعرّف التجارة الالكترونية بأنها أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين، والمدراء في خفض كلفة الخدمة، والرفع من كفاءتها، والعمل على تسريع إيصال الخدمة، وأخيرا فإنّ عالم الانترنت يعرّفها بالتجارة التي تفتح المجال من أجل بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات عبر الانترنت.

وقدّم الباحثون عدة تعاريف للتجارة الإلكترونية (E-Commerce) ونذكر أهمها:

- **(تعريف مجموعة عمل بوزارة الصناعة والتجارة الفرنسية برئاسة** M.Francis Lorentz**):** التجارة الإلكترونية تشمل جميع المبادلات الإلكترونية ذات العلاقة بالنشاطات التجارية، فهي تعنى بتلك العلاقات بين المؤسسات، العلاقات بين المؤسسات والإدارات، والمبادلات بين المؤسسات والمستهلكين، وتغطي التجارة الإلكترونية في نفس الوقت تبادل المعلومات والتعاملات الخاصة بالمنتوجات، التجهيزات أو السلع الاستهلاكية والخدمات...، وسائل وطرق الاتصالات المستعملة المتعددة (الهاتف،التلفزيون،المينيتل،شبكات معلوماتية كالأنترنت...) خصائصها المشتركة هي معالجة المعلومة الرّقمية التي تحوي المعطيات، النصوص، الأصوات والصور.[4]
- **تعريف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي(OCDE) للتجارةالإلكترونية** (Organisation de Coopération et de Développement Economique) :

التجارة الإلكترونية تدل بصفة عامة على جميع أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية، التي تجمع الأفراد والمنظمات، معتمدة على المعالجة والنقل الإلكتروني للمعطيات، خاصة النصوص والأصوات والصور، ويدل كذلك على الآثار التي يمكن أن تحدثها التبادل الإلكتروني، للمعلومات التجارية في المؤسسات، والإجراءات التي تسهل وتحيط بالنشاطات التجارية كتسيير

المنظمات، المفاوضات التجارية والعقود، الأطر القانونية والتنظيمية، التسويات فيما يخص التسديدات والجباية.

- **تعريف اتحاد التجارة والخدمات على الخط (ACSEL)** Association pour le Commerce et les Services En Ligne

التجارة الإلكترونية هي مجموعة التبادلات التجارية، التي تتم عبر شبكة اتصالات، وهي نظام يتيح حركات بيع وشراء السلع والخدمات، والمعلومات التي تدعّم توليد العوائد، ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون(موردون أو شركات أو محلات)، والوسطاء (السماسرة) والمشترون، وتقدم فيه السلع والخدمات في صيغ افتراضية "رقمية" كما يدفع ثمنها بالنقود الإلكترونية أو بالطرق التقليدية.[5]

- **تعريف منظمة التجارة العالمية للتجارة الإلكترونية:**

التجارة الإلكترونية هي مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج، وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية، لذلك يمكن القول إنها هي أداء أي نوع من أنواع التعاملات التجارية بوسائل إلكترونية.[6]

- **تعريف نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:**"هي التجارة التي تستخدم التقنيات التي وفّرتها ثورة المعلومات، والاتصالات وشبكة الأنترنت عبر التبادل الالكتروني للبيانات، متجاوزة عنصري الزمان والمكان، وتغطي قطاعات عديدة، من بائعي التجزئة إلى الوسطاء الماليين، وتضع قواعد جديدة لعمليات البيع، والتسجيل والتخزين والتسليم وغير ذلك.[7]
- **تعريف المشرع الجزائري**

أما المشرع الجزائري فقد عرف التجارة الالكترونية بأنها: **(هي النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد بمستهلك الكتروني، عن طريق الاتصالات الالكترونية).**[8]

2- مجال تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر

بالرجوع لأحكام قانون التجارة الالكترونية الجزائري رقم 18-05 فإن هذا القانون حدد القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الالكترونية للسلع و الخدمات في الجزائر و هذا ما جاء في المادة الأولى منه، كما أنه حدد شروط ممارسة هذه التجارة[9] و الخصوصيات التي فرضتها تقنية ممارستها.

و حيث تكون هذه المعاملات في نطاق عقد الكتروني حدد مفهومه في المادة 06 من نفس القانون وكذا طبقا للقواعد العامة التي تحكم المعاملات التجارية، و بالتالي ماهي حدود أو مجال تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر.

أ- نطاق قانون التجارة الالكترونية من حيث الأشخاص و المكان

طبقا لأحكام المادة الثانية من قانون التجارة الالكترونية رقم 18-05 فإن القانون الجزائري يطبق في مجال المعاملات التجارية الالكترونية في حالة ما كان أحد أطراف العقد الالكتروني:

* متمتعا بالجنسية الجزائرية: و يفهم من ذلك ان كل جزائري يخضع لأحكام هذا القانون حتى و لو كان خارج الجزائر طبقا لمبدأ شخصية القوانين.

* كل شخص مقيم إقامة شرعية في الجزائر: و يفهم منه أن الأجنبي المقيم بالجزائر إقامة شرعية يخضع لقانون التجارة الالكترونية طبقا لإقليمية القوانين.

* كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري أو كان العقد محل إبرام أو تنفيذ في الجزائر.

ب- نطاق قانون التجارة الالكترونية من حيث الأعمال و المعاملات

الأصل العام أن كل الأعمال التجارية المحددة طبقا للأحكام العامة في القانون التجاري و قوانين الممارسات التجارية و يمكن إجراؤها عن طريق وسائط إلكترونية تدخل ضمن أحكام قانون التجارة الإلكترونية.

غير أن قانون التجارة الالكترونية قد حدد منع بعض المعاملات التي قد تتم عن طريق وسائط الكترونية و التي لها علاقة بإعتبارات النظام العام و الآداب العامة أو لوجود خطورة في التعامل بها أو لمساسها بمصالح الدفاع الوطني و الأمن العمومي.

حيث ورد في المادة 02/03 من نفس القانون :" تمنع كل معاملة عن طريق الاتصالات الالكترونية تتعلق بما يأتي: - لعب القمار و الرهان و اليانصيب

- المشروبات الكحولية و التبغ

- المنتجات الصيدلانية

- المنتجات التي تمس بحقوق الملكية الفكرية أو الصناعية أو التجارية
- كل سلعة أو خدمة محظورة بموجب التشريع المعمول به
- كل سلعة أو خدمة تستوجب إعداد عقد رسمي

كما أنه أخضع كل المعاملات التي تتم عن طريق الإتصالات الالكترونية إلى الحقوق والرسوم التي ينص عليها التشريع و التنظيم المعمول بهما[10].

كما حدد الأحكام الخاصة بالمعاملات التجارية العابرة للحدود بموجب المادة السابعة من قانون التجارة الالكترونية.

3- خصائص التجارة الإلكترونية

تختص التجارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها في:

أ- الطابع العالمي للتجارة الإلكترونية:

أي نشاط تجاري يقدم سلعا أو خدمات على الأنترنت لا يعني بالضرورة الإنتقال إلى منطقة جغرافية بعينها.

فإنشاء موقع تجاري على الأنترنت يمكّن صاحب الشركة بإمكانية التغلغل إلى أسواق ومستخدمي شبكة الأنترنت عبر العالم كله.

ب - الطابع المتداخل في التجارة الإلكترونية:

أصبح بالإمكان تسليم السلع والخدمات بالطريقتين التقليدية أو بطريقة إلكترونية مباشرة على الأنترنت كالموسيقى، أفلام فيديو، المعلومات، الدروس...

ج-غياب التعامل الورقي في معاملات التجارة الإلكترونية:

إتمام صفقة تجارية كاملة بدأً من التفاوض على الشراء والتعاقد ودفع قيمة البضاعة واستلامها إلكترونيا يتم دون تبادل مستندات ورقية، وهذا ما يدعم التجارة الإلكترونية وهو خلق مجتمع اللاورقية.

د-عدم الكشف على هوية المتعاملين:

غياب المعلومات الكافية عن المتعاملين بين بعضهم البعض قد يخلق سلبيات لتقديم بطاقات ائتمان مسروقة أو إساءة استخدام المعلومات أثناء التعامل.

هـ-سرعة تغيير المفاهيم والأنشطة في التجارة الإلكترونية:

إنّ اتساع حجم نطاق التجارة الإلكترونية والتغيرات المتسارعة التي تتعرض لها أنشطتها، ونظرا لإرتباطها بوسائل الإتصال الإلكتروني يعرض التجارة الإلكترونية هي الأخرى للتغيير المتسارع.

الهوامش:

[1] بيدي أمال، البعد التنموي للتجارة الالكترونية في الجزائر، 2019، ص 424.

2 نصير محمد طاهر، التسويق الإلكتروني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص20.

3 ربحي مصطفى عليان وإيمان فاضل السامرائي، تسويق المعلومات وخدمات المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.، ص 316.

4 ابراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.، ص 39.

[5] إبراهيم بختي، المرجع نفسه، ص 41.

[6] محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط1، 2009.، ص 130.

[7] فضيل دليو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال- المفهوم- الاستعمالات-الآفاق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010،ص136.

[8]- بموجب المادة السادسة (1/6) من القانون رقم18-05 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 ،يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

[9] - المواد 08 و 09 من قانون التجارة رقم 18-05

[10] - المادة 03/03 من قانون التجارة الالكترونية